

بلاغ الشركات

القوائم المالية المجمعة

مجمع بنك قطر الوطني - تونس

المقر الاجتماعي: نهج مدينة العلوم - تونس

ينشر بنك قطر الوطني قوائمه المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 2024/12/31 والتي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 26 مارس 2025 هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد شهاب الغانمي والسيد شريف بن زينة.

الموازنة المجمعة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	إيضاحات	الأصول
10 176	11 824	1	الخزينة أرصدة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية(*)
318 991	310 037	2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية(*)
933 613	1 018 690	3	قروض للحرفاء
2 245	1 415	4	محفظة السندات التجارية
470 878	564 003	5	محفظة الاستثمار
18 686	20 330	6	أصول ثابتة
118 958	111 999	7	أصول أخرى
1 873 546	2 038 298		مجموع الأصول
			• الخصوم
-	-		ودائع وأموال البنك المركزي
41 074	91 103	8	ودائع وأموال المؤسسات البنكية المالية
1 344 702	1 542 545	9	ودائع وأموال الحرفاء
36 270	1 225	10	اقتراضات وموارد خصوصية
72 530	78 078	11	خصوم أخرى
1 494 576	1 712 951		مجموع الخصوم
			• حقوق الأقلية
-	-		- حصّة الأقلية من الإحتياطيات المجمعة
-	-		- حصّة الأقلية من النتائج الصافية المجمعة
-	-		- تعديلات محاسبية
-	-		مجموع حقوق الأقلية

• <u>الأموال الذاتية</u>		
644 000	644 000	- رأس المال
(215 943)	(265 031)	- احتياطات مجمعة
(49 087)	(53 622)	- نتيجة الفترة المحاسبية المجمعة
378 970	325 347	12 مجموع الأموال الذاتية
1 873 546	2 038 298	مجموع الخصوم والأموال الذاتية وحقوق الأقلية

(*) وقعت معالجة بيانات السنة 2023 المحاسبية لغاية المقارنة

جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024
(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	إيضاحات
<u>الخصوم المحتملة</u>		
35 621	148 719	ضمانات وكفالات و ضمانات أخرى ممنوحة
90 837	23 215	اعتمادات مستنديه
-	43 000	الأصول المقدمة في شكل ضمانات
126 458	214 934	مجموع الخصوم المحتملة
<u>التعهدات المقدمة</u>		
178 302	214 520	13 تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء
178 302	214 520	مجموع التعهدات المقدمة
<u>التعهدات المقبولة</u>		
29 052	87 632	14 تعهدات التمويل المقبولة من المؤسسات البنكية و المالية
342 579	350 798	ضمانات مقبولة من الدولة
596 659	528 527	15 ضمانات مقبولة من الحرفاء
968 290	966 957	مجموع التعهدات المقبولة

قائمة النتائج المجمعة
الفترة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024
(الوحدة: 1.000 دينار تونسي)

من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024	إيضاحات	إيرادات الإستغلال البنكي
103 742	105 009	16	فوائد دائنة ومداخيل مماثلة
9 316	8 223	17	عمولات دائنة
6 873	4 568	18	مراييح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
35 241	47 984	19	مداخيل محفظة الاستثمار
155 172	165 784		مجموع إيرادات الإستغلال البنكي
			تكاليف الإستغلال البنكي
(96 141)	(92 379)	20	فوائد مدينة وأعباء مماثلة
(2 768)	(2 976)		عمولات
(98 909)	(95 355)		مجموع تكاليف الإستغلال البنكي
56 263	70 429		الناتج البنكي الصافي
(51 469)	(40 852)	21	مخصصات على خسائر محفظة القروض والتعهدات خارج الميزانية والتزامات أخرى
84	19		مخصصات محفظة الاستثمار
5	228		إيرادات استغلال أخرى
(46 709)	(49 022)	22	مصاريف الأعوان
(23 873)	(21 377)	23	تكاليف الإستغلال العامة
(2 126)	(3 145)	6	اهلاكات و اطفاءات
(67 826)	(43 720)		نتيجة الإستغلال
(11)	(10)		- رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية أخرى
18 749	(9 892)	24	- الأداء على الأرباح
(49 087)	(53 622)		نتيجة الأنشطة العادية
-			- رصيد ربح/خسارة على عناصر خارقة للعادة
(49 087)	(53 622)		النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية
-			- حصّة الأقلية
(49 087)	(53 622)		النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية (حصّة المجمّع)

التدفقات النقدية

الفترة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024
(الوحدة: 1.000 دينار تونسي)

إيضاح	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023
أنشطة الإستغلال		
إيرادات الإستغلال البنكي المقبوضة	102 014	93 312
تكاليف الإستغلال البنكي المدفوعة ودائع/سحوبات الحرفاء	(97 534)	(91 367)
قروض مسندة/سداد القروض الممنوحة للحرفاء	202 783	144 598
إقتناء/ تفويت في سندات التوظيف	(146 733)	(73 043)
مبالغ مسددة للأعوان و دائنون آخرون	786	3 080
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات إستغلال	(48 612)	(33 481)
الضريبة المدفوعة على الأرباح	(13 836)	(26 212)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من الإستغلال	(1 425)	16 118
أنشطة الإستثمار		
- مقابيض متأتية من سندات المساهمة	46 416	29 432
- إقتناء/ تفويت في سندات المساهمة	(89 066)	(133 167)
- إقتناء/ تفويت في أصول ثابتة	(4 753)	(510)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستثمار	(47 403)	(104 244)
أنشطة التمويل		
- الترفيع في راس المال	-	250 000
- إصدار إقتراضات / سداد إقتراضات	(35 013)	(99 595)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	(35 013)	150 405
نتيجة تغيير في سعر الصرف على السيولة وما يعادل السيولة	5	-
- التغيير الصافي في السيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية	(83 841)	62 280
- السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية	294 405	232 124
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	210 569	294 405

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة المختومة
في 31 ديسمبر 2024

1. مراجع إعداد القوائم المالية المجمعة وتقديمها

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة لبنك قطر الوطني تونس طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تونس وخاصة المنصوص عليها في:

- المعيار المحاسبي عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996
- المعايير المحاسبية للمؤسسات البنكية (عدد 21 إلى عدد 25)
- المعايير المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية المجمعة (عدد 35 إلى 37)
- المعيار المحاسبي عدد 38 المتعلق بتجميع المؤسسات
- قواعد البنك المركزي التونسي المنصوص عليها في منشوره عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقح بالمشورين عدد 4 لسنة 1999 وعدد 12 لسنة 2001.

2. تاريخ الختم

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة بالاعتماد على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024 للشركات المنتمية إلى مجال التجميع.

3. طرق القيس

يقع إعداد القوائم المالية المجمعة لبنك قطر الوطني تونس بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخية.

4. مجال وطرق التجميع

يتكوّن مجال القوائم المالية المجمعة من:

- الشركة الأم: بنك قطر الوطني - تونس
- المؤسسات الفرعية: وهي المؤسسات التي يمارس عليها البنك قطر الوطني - تونس رقابة حصرية

يمكن تقديم طرق التجميع المستعملة كما يلي:

• التجميع التام

تتطلب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يملكها البنك في الشركات الفرعية بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز حقوق الأقلية في الأموال الذاتية وفي النتيجة. وتطبق هذه الطريقة على الشركات الفرعية لبنك قطر الوطني تونس المنتمية للقطاع المالي.

يحوصل الجدول التالي مجال وطرق التجميع التي وقع استعمالها لإعداد القوائم المالية المجمعة لمجمع بنك قطر الوطني تونس.

الشركة	القطاع	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصة
بنك قطر الوطني - تونس	المالي	%100	الشركة الأم	تجميع تام	%100
الشركة التونسية القطرية للإستخلاص (TQR)	المالي	%100	مؤسسة فرعية	تجميع تام	%99,98
شركة المالية التونسية القطرية - سيكاف (TQF)	المالي	%100	مؤسسة فرعية	تجميع تام	%99,98

5. القواعد المحاسبية المعمول بها

1.5 - القروض والمداخيل المتعلقة بها

يتم اعتبار التزامات التمويل ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

ويقع الإقرار بعمولة التصرف ضمن النتيجة عند أول استعمال للقرض.

يتم الإقرار بمداخيل القروض بعنوان فوائد وعمولات على التعهدات التي تحتسب مسبقا عند حلول الأجل ضمن حسابات التسوية.

ويقع إدراجها ضمن النتيجة عند الاستخلاص وحسب مبدأ الاستحقاق الزمني عند كل إقفال محاسبي.

باستثناء الفوائد المتعلقة بأصول غير مصنفة، تدرج الفوائد المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالقروض المصنفة في باب "أصول استرجاعها غير مضمون" (قسم ب 2) أو في باب "أصول شبه مبيوس من تحصيلها" (قسم ب 3) أو في باب "أصول منعدمة" (قسم ب 4) ضمن بند " الفوائد المعلقة " طبقا لمنتشور البنك المركزي التونسي رقم 24 لسنة 1991 وتطرح بالتالي من بنود الأصول المتعلقة بها.

ويتم الإقرار بهذه الفوائد ضمن الإيرادات عند تحصيلها الفعلي

6. 2 - محفظة السندات والإيرادات المتعلقة بها

تشتمل محفظة السندات على سندات المساهمة وسندات التوظيف.

● سندات التوظيف

تفيد ضمن سندات التوظيف السندات التي ينوي البنك بيعها في آجال قصيرة المدى. وتبرز هذه الفئة ضمن بند محفظة السندات التجارية.

● سندات المساهمة

تشتمل سندات المساهمة التي تبرز ضمن بند محفظة الاستثمار على:

- المساهمات التي يقع امتلاكها بنىة المحافظة عليها على المدى الطويل والمتوسط والتي تعتبر مفيدة لنشاط البنك،
- المساهمات التي أبرمت بشأنها عقود تفويت ولم تتم عملية بيعها.

يقع إبراز التزامات المساهمة المكتتبه وغير المحررة ضمن التعهدات خارج الموازنة بقيمة لإصدار.

تسجل سندات المساهمة عند اقتنائها حسب ثمن التكلفة دون اعتبار مصاريف الاقتناء ويتم إقرار التفويت في سندات المساهمة عند نقله الملكية أي في تاريخ تسجيل عملية البيع ببورصة الأوراق المالية بتونس.

يقع تسجيل عقود سندات المساهمات التي وقع التفويت فيها بالقسط (مقابل كمبيالات عادية) ببورصة الأوراق المالية بتونس عند التحصيل الفعلي للكمبيالات.

ويتم إقرار زائد قيمة التفويت المستحق في الفترة السابقة مرة واحدة ضمن نتائج السنة المالية التي وقع خلالها تحصيل الكمبيالات.

ويتم الإقرار بحصص الأرباح ضمن الإيرادات عند المصادقة الرسمية على قرار توزيعها.

3.5- تسجيل الموارد وتكاليفها المتعلقة به

يتم تقييد تعهدات التمويل المقبولة ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد ويتم تسجيلها في الموازنة عند السحب. تسجل الفوائد ومنح الصرف على القروض ضمن التكاليف حسب مبدأ الاستحقاق الزمني.

4.5- احتياطي المخاطر على القروض ومحفظة السندات

● مخصص المخاطر على القروض

● يتم تقييم مخصصات المخاطر على القروض طبقا لمعايير تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 كما وقع تنقيحه بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 4 لسنة 1999 الذي حدد أقسام المخاطر كما يلي:

أ- الأصول الجارية

ب 1- أصول تستحق المتابعة

ب 2- أصول استرجاعها غير مضمون

ب 3- أصول شبه ميؤوس من تحصيلها

ب 4- أصول منعدمة

ويقع تحديد نسب مخصصات احتياطي المخاطر على القروض بتطبيق النسب الدنيا لكل قسم على المخاطر الغير مغطاة، أي مبلغ الالتزامات بعد طرح قيمة الضمانات المتعلقة بها. وتتمثل النسب الدنيا لكل قسم كما يلي: 20 % بالنسبة للقسم ب 2، 50 % بالنسبة للقسم ب 3 و 100 % للقسم ب 4.

➤ أوجب الملحق 3 من المنشور عدد 91-24 المنقح بالمنشور عدد 2012-20 على البنك تكوين مدخرات إضافية ذات صيغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" لتغطية المخاطر الكامنة على الأصول العادية والأصول التي تستوجب المتابعة. ويتم احتسابها حسب مقتضيات هذا الملحق.

كما وقع تنقيح منهجية تحديد المدخرات الجماعية بالمنشور عدد 01-2024 و نتج عن هذا التغيير مدخرات جماعية إضافية ب 1.6 مليون دينار.

➤ طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المعدل للمنشور عدد 91-24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات ذات أقدمية أكبر أو تساوي 3 سنوات مصنفة 4. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بالمنشور المذكور أعلاه..

- 40 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 من 3 إلى 5 سنوات،

- 70 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 ب 6 و 7 سنوات،

- 100 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصف 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

• احتياطي المخاطر على محفظة السندات

ويتم تقييم سندات المساهمة بالاعتماد على القيمة الاستعمالية وذلك بالرجوع خاصة إلى سعر البورصة بالنسبة للسندات المدرجة بالسوق المالية وإلى القيمة المحاسبية الصافية والمعدلة (التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة المحيطة لممتلكات الشركة المصدرة) في أحدث تاريخ (عادة تاريخ إقفال السنة المحاسبية السابقة) بالنسبة للسندات الأخرى.

ويقع تغطية ناقص القيمة المحتملة والدائمة بمخصصات المخاطر.

5.5 - العمليات بالعملة الأجنبية

تشمل العمليات المنجزة من قبل البنك والمدونة بالعملة الأجنبية أساسا المعاملات المتعلقة بالإقتراضات الخارجية و بالنشاط الدولي:

• الإقتراضات الخارجية:

يقع افصاح الإقتراضات الخارجية ضمن القوائم المالية بالدينار التونسي حسب سعر الصرف التاريخي يقع إدراج فارق الصرف عند تسديد إقتراضات البنك على حساب "الشركة التونسية لإعادة التأمين".

• النشاط الدولي:

تخضع حسابات الموازنة والحسابات خارج الموازنة المدونة بالعملة الأجنبية إلى عملية إعادة تقييم وذلك بسعر الصرف المعمول به عند تاريخ ختم السنة المحاسبية.

أما سعر الصرف المعتمد في عناصر الأصول والخصوم النقدية وفي تعهدات الصرف بالحاضر ولأجل مضاربي هو معدل سعر الشراء أو البيع بالحاضر أو للأجل.

ويتم تقييم تعهدات الصرف لأجل بسعر الصرف للأجل المتبقي.

ويمثل الفرق المسجل بين "حسابات وضعية الصرف بعد إعادة تقييمها" من جهة و "حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف" من جهة أخرى نتيجة الصرف.

6.5- الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي حسب تكلفة إقتنائها بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة في بند "مستحقات على الحرفاء" مثل القروض العادية الممنوحة للحرفاء.

ينقسم الإيجار بين أصل و فوائد و يقع احتساب الأصل المستخلص على مستحقات الأصول يقيد قسط الفوائد ضمن المداخل عند تحصيله الفعلي.

7.5- الأصول الثابتة

تقيد الأصول الثابتة المادية حسب تكلفة الإقتناء. ويقع إستهلاكها حسب طريقة الأقساط. وتعتمد نسب الاستهلاك التالية:

- بناءات	2,5%
- أثاث ومعدات المكاتب	15%
- معدات وتجهيزات إعلامية	20%
- معدات النقل	20%
- تهيئة وتركيب	15%
- برمجيات إعلامية	20%-33%

7. القواعد الخاصة بالتجميع

1.7-الأرصدة والمعاملات داخل المجمع

يقع حذف كامل الأرصدة والمعاملات داخل المجمع وكذلك الأرباح الكاملة والناجحة عنها والتي تخصّ شركات فرعية.

2.7-معالجة الأداء

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة باعتماد طريقة الأداء المؤجل. ويقع حسب هذه الطريقة الأخذ بعين الإعتبار الانعكاسات الجبائية المقبلة، الأكيدة أو المحتملة، الدائنة أو المدينة، للأحداث والعمليات الماضية أو الجارية.

ويتم احتساب الأداء الدائن المؤجل بالنسبة لكل الفوارق الزمنية التي يمكن طرحها إذا أمكن اعتبار أنه من المحتمل تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطرح منه هذه الفوارق الزمنية. كما وقع تطبيق هذه المعالجة على الخسائر المرحلة والتي لم يقع ادراجها. هذا وقد تم احتساب الأداء الدائن المؤجل على الخسائر باعتبار الأرباح المتوقعة حسب خطة العمل على مدة أقصاها 5 سنوات.

أما الأداء المدين المؤجل فيقع احتسابه بالنسبة لكل الفوارق الزمنية المطروحة حالياً والخاضعة للأداء في المستقبل.

1.8-مجانسة الطرق المحاسبية

لقد تم القيام بالتعديلات المطلوبة على القوائم المالية للشركات المنتمية إلى مجال التجميع لغاية تطبيق الطرق المحاسبية المعتمدة من قبل المجمع قبل إستعمالها لإعداد القوائم المالية المجمعة، وقد تمثلت هذه التعديلات في:

- طرق احتساب الالتزامات
- طرق الأخذ بعين الاعتبار وتسجيل الأداء

2.8-حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمع

وقع حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمع بغاية إلغاء تأثيرها على القوائم المالية المجمعة، و قد شمل الحذف أساسا:

- الحسابات الجارية بين شركات المجمع؛
- حسابات لأجل قامت بفتحها الشركتين " التونسية القطرية للمالية - سيكاف (TQF) والتونسية القطرية للإستخلاص" (TQR) لدى بنك قطر الوطني تونس؛
- الفوائد بين شركات المجمع؛
- النفويت في مستحقات من طرف بنك قطر الوطني تونس لفائدة الشركة التونسية القطرية للإستخلاص (TQR)؛

9. الأحداث الهامة

9-1 قرار مجلس المنافسة

أصدر مجلس المنافسة قراراً إبتدائياً يقضي بتسليط خطايا على أغلب المؤسسات البنكية الناشطة في تونس وأيضاً المجلس البنكي والمالي، يتعلق بإجراءات تأجيل سداد الأقساط خلال جائحة كوفيد-19. لم يتم إعلام البنوك بفحوى القرار المذكور وبالتالي لم يتحصل البنك على نسخة كاملة منه لغاية تاريخ إقفال القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 26 فيفري 2025، وعليه فإنه لم يتسنى تحديد الإنعكاس النهائي لهذا القرار على الوضعية المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024 مع العلم و أن القرار المذكور قابلاً للاستئناف وهو موضوع متابعة من قبل كامل القطاع تحت اشراف المجلس البنكي و المالي وسيتم متابعة تطوراتاه بشكل مستمر.

9-2 القانون عدد 41 لسنة 2024

تطبيقاً لمقتضيات الفصل 412 ثالثاً من المجلة التجارية كما تمت اضافته بموجب القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 فإن البنك يعمل على التخفيض في نسبة الفائدة الثابتة المنطبقة على القروض وفق الشروط المنصوص عليها بذات الفصل.

وقد تلقى البنك في هذا الإطار مطالب من الحرفاء قصد تفعيل الإجراء المنصوص عليه أعلاه منها 35 مطلب تم استلامه قبل تاريخ 16 ديسمبر 2024 بعنوان قروض تستجيب للشروط القانونية يبلغ قائمها 3 419 أ.د.ت بتاريخ 31 ديسمبر 2024 وتم تسجيل مخصصات بمبلغ 45.6 أ.د.ت في الوضعية المالية المختومة في نفس التاريخ بعنوان التخفيض في ايرادات الفوائد المحتسبة ضمن نتيجة الفترة.

تتضمن المحفظة الائتمانية للبنك قروضاً قد تستجيب لشروط التخفيض في نسبة الفائدة وفقاً لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 يبلغ قائمها 15 434 أ.د.ت بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ولا يمكن تحديد أثر الإجراء القانوني الجديد على ايرادات الفوائد التي قد يحصلها البنك خلال السنوات القادمة بعنوان تلك القروض حسب المعلومات المتاحة لغاية تاريخ اقفال القوائم المالية الماثلة.

هذا مع العلم أنه تم الإعتماد على المعيار المحاسبي عدد 24 لمعالجة هذه الوضعية. ينص هذا المعيار على أن يتم تسجيل القروض بقيمتها الاسمية وأن يتم إدراج الفوائد المستحقة ضمن الايرادات بتطبيق نسبة الفائدة الحقيقية الحاصلة من أحكام العقد على الرصيد المتبقي في بداية كل فترة محاسبية.

• التغييرات

سجلت سنة 2023 تعديلات على مستوى بعض البنود وتتفصل كما يلي:

البيانات	31/12/2023	التعديلات	31/12/2023 معدل
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد	14 094	(3 918)	10 176
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	315 073	3 918	318 991

10 - إيضاحات

إيضاح 1: الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

يمثل هذا البند في 2024/12/31 رصيدا بمقدار 11 824 أ.د.ت مقابل 10 176 أ.د.ت في 2023/12/31 مفصلا كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2024/12/31
الخزينة	6 749	6 850
الخزينة (IBS)	1 632	1 702
أرصدة لدى البنك المركزي التونسي	1 794	3 272
الجملة	10 176	11 824

إيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند في 2024/12/31 رصيدا بمقدار 310 037 أ.د.ت مقابل 318 991 أ.د.ت في 2023/12/31 تفصيلها كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2024/12/31
بنوك أجنبية	5 766	4 764
توظيفات بنوك أجنبية	157 060	162 306
توظيفات في السوق النقدية	126 500	83 500
شركات مالية	25 459	57 167
توظيفات في البنك المركزي التونسي	3 916	959
مستحقات أخرى	290	1 341
الجملة	318 991	310 037

وتتوزع المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي:

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
البنوك الأجنبية	2 489	-	2 275	4 764
توظيفات بنوك أجنبية	109 529	-	52 777	162 306
شركات مالية	-	-	57 167	57 167
توظيفات في السوق النقدية	-	-	83 500	83 500
توظيفات في البنك المركزي التونسي	-	-	959	959
مستحقات أخرى	636	-	705	1 341
الجملة	112 654	-	197 383	310 037

إيضاح 3 : مستحقات على الحرفاء

إيضاح 3.1: بلغت جملة المستحقات الصافية على الحرفاء في 2024/12/31 ما قدره 1 018 690 أ.د.ت مقابل 933 613 أ.د.ت في 2023/12/31 موزعة كما يلي:

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
القروض		
- قروض طويلة ومتوسطة الأجل	754 577	748 134
- قروض قصيرة الأجل	625 391	550 872
- قروض للأفراد	76 349	85 199
- قروض الإيجار المالي	13 679	17 669
المجموع الخام	1 469 996	1 401 874
- فوائد و عمولات مستخلصة مسبقا	(10 078)	(4 146)
- فوائد معلقة	(170 712)	(180 645)
- احتياطي المخاطر	(270 516)	(283 470)
المجموع الصافي	1 018 690	933 613

إيضاح 2.3 : توزيع التعهدات حسب المخاطر

تتوزع تعهدات البنك في 2024/12/31 (بما في ذلك التعهدات خارج الموازنة) حسب ترتيب المخاطر كما يلي:

التعهدات	السنة	الأصول الجارية	ب 1 أصول تستوجب المتابعة	ب 2 أصول استرجاعها غير مضمون	ب 3 أصول شبه ميؤوس من تحصيلها	ب 4 أصول منعدمة	المجموع
لتعهدات	2024	1 156 722	73 790	5 169	9 016	590 217	1 834 914
لتعهدات	2023	916 907	81 035	8 681	18 137	670 239	1 694 999
فوائد معلقة	2024	(23)	(335)	(1 216)	(1 551)	(167 586)	(170 712)
فوائد معلقة	2023	(166)	(409)	(805)	(3 126)	(176 139)	(180 645)
فوائد مستخلصة مسبقا	2024			(10 078)			(10 078)
فوائد مستخلصة مسبقا	2023			(4 146)			(4 146)
احتياطي لمخاطر	2024	(28 451)			(255 333)		(283 784)
احتياطي لمخاطر	2023	(26 927)			(267 127)		(294 054)

إثر مصادقة مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 10/07/2024 قام البنك بعملية شطب لديون مقدرة بمبلغ 71 518 أ.د.ت وتتكون المحفظة موضوع الشطب أساسا من الديون المصنفة 5 (وهي ديون في طور النزاعات) وهي أيضا محفظة مغطاة بالمخصصات وقدرها 53 365 أ.د.ت وبالفوائد المعلقة وقدرها 18 153 أ.د.ت. وتهدف عملية الشطب في محفظة الديون سالفة الذكر، لتحسين نسبة الديون المتعثرة.

وقد عمد البنك الى تكوين مخصصات إضافية بمبلغ 38 538 ألف دينار تونسي لتغطية تسارع تدني قيمة بعض الضمانات العقارية

إيضاح 4: محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية في 2024/12/31 ما قدره 1 415 ألف دينار تونسي مقابل 2 245 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويفصل كما يلي:

2023/12/31	2024/12/31	البيانات
2 607	1 678	سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية
(363)	(263)	احتياطي المخاطر / سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية
2 245	1 415	الرصيد الصافي

إيضاح 5: محفظة الاستثمار

بلغ رصيد محفظة الاستثمار في 2024/12/31 ما قدره 564 003 ألف دينار تونسي مقابل 470 878 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويفصل كما يلي:

2023/12/31	2024/12/31	البيانات
1 430	1 305	سندات المساهمة
465 815	558 429	رقاع الخزينة
4 905	5 416	مستحقات أخرى / رقااع الخزينة
(1 272)	(1 147)	احتياطي المخاطر /سندات المساهمة
470 878	564 003	الرصيد الصافي

إيضاح 6: الأصول الثابتة

بلغت جملة الأصول الثابتة الصافية في 2024/12/31 ما قدره 20 330 ألف دينار تونسي مقابل 18 686 ألف دينار تونسي في 2023/12/31. وتتلخص العمليات المسجلة خلال السنة على حساب الأصول الثابتة كما يلي:

البيانات	القيمة الخامة	الإهلاكات	القيمة الصافية
الرصيد الخام في اول الفترة (2023-12-31)	53 772	(35 086)	18 686
اقتناءات السنة	5 028		5 028
الغاءات/تعديلات	(913)	674	(239)
الاستهلاكات		(3 145)	(3 145)
الرصيد في آخر الفترة (2024-12-31)	57 887	(37 557)	20 330

إيضاح 7: أصول أخرى

بلغ بند الأصول الأخرى في 2024/12/31 ما قيمته 111 999 ألف دينار تونسي مقابل 118 958 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
قروض للموظفين	58 227	50 564
أداء دائن مؤجل	49 075	58 575
حسابات تسوية مرتبطة بالمقاصة	1 095	5 031
دائنون مختلفون	3 602	4 328
شركة الإعادة التونسية للتأمين	-	460
الجملة	111 999	118 958

إيضاح 8: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند في 2024/12/31 رصيدا بمقدار 91 103 ألف دينار تونسي مقابل 41 074 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
اقتراضات من السوق النقدية	4 328	-
اقتراضات من البنك المركزي	43 000	-
البنوك الأجنبية	5 455	9 013
المؤسسات المالية	37 568	30 515
ديون مرتبطة	752	1 546
الجملة	91 103	41 074

وتتوزع ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي:

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
البنوك الأجنبية	4 799	-	656	5 455
المؤسسات المالية	-	-	37 568	37 568
اقتراضات من البنك المركزي	-	-	43 000	43 000
اقتراضات من السوق النقدية	-	-	4 328	4 328
ديون مرتبطة	-	-	752	752
الجملة	4 799	-	86 304	91 103

إيضاح 9: ودائع وأموال الحرفاء

يمثل هذا البند في 2024/12/31 رصيداً بمقدار 1 542 545 ألف دينار تونسي مقابل 1 344 703 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويفصل كما يلي:

2023/12/31	2024/12/31	البيانات
335 663	374 521	ودائع تحت الطلب
614 223	671 415	ودائع لأجل
129 970	145 737	حسابات ادخار
225 500	283 500	شهادات إيداع
11 951	56 673	ديون مرتبطة بالودائع
27 396	10 699	مستحقات أخرى للحرفاء
1 344 703	1 542 545	الجملة

إيضاح 10: اقتراضات و موارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند 1 225 ألف دينار تونسي في 31/12/2024 مقابل 36 270 ألف دينار تونسي في 31/12/2023 ويتوزع كما يلي:

2023/12/31	2024/12/31	البيانات
34 410	-	اقتراضات من بنك قطر الوطني - الدوحة
1 826	1 223	الخط الإيطالي
34	2	ديون مرتبطة بالإقتراضات
36 270	1 225	الجملة

وتتلخص العمليات المسجلة خلال السنة على مستوى اقتراضات وموارد خاصة كما يلي:

البيانات	الخط الإيطالي	اقتراضات من بنك قطر الوطني - الدوحة
الرصيد الخام في أول الفترة	1 826	34 410
اقتراضات السنة	-	-
تسديد اقتراضات السنة	(601)	(34 410)
الرصيد الخام في آخر الفترة	1 225	-

إيضاح 11: خصوم أخرى

يمثل هذا البند رصيداً في 2024/12/31 بمقدار 78 078 ألف دينار تونسي مقابل 72 530 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
أعباء اجتماعية وجبائيه	8 064	7 407
حسابات للتسوية	15 564	17 208
مدينون مختلفون	7 304	11 884
مدينون مختلفون / حسابات تسوية مرتبطة بالمقاصة	19 183	11 738
إحتياطي على مخاطر أخرى	27 963	24 633
الجملة	78 078	72 530

إيضاح 12: الأموال الذاتية

يبلغ رأس مال المجمع 644 000 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2024، وهو مطابق لرأس مال الشركة الأم "بنك قطر الوطني تونس" وينقسم إلى 64 372 308 سهم عادي و 27 692 سهم ذا أولوية في الربح بقيمة اسمية تساوي 10 دينار للسهم الواحد.

تبلغ الأموال الذاتية للمجمع، ما قدره 325 347 ألف دينار تونسي في 2024/12/31 مقابل 378 970 ألف دينار تونسي في 2023/12/31.

ويمكن تقديم اشتراك المؤسسات المنتمية إلى مجال التجميع في الأموال الذاتية للمجمع كما يلي:

الأموال الذاتية	الأموال الذاتية	الأموال الذاتية
2023-12	2024-12	
644 000	644 000	- رأس مال
(187 519)	(237 244)	- إحتياطات
(49 726)	(53 621)	- النتيجة
406 755	353 135	الجملة
التونسية القطرية للإستخلاص		
(28 022)	(27 383)	- إحتياطات
639	14	- النتيجة
(27 383)	(27 370)	الجملة
التونسية القطرية المالية		
(402)	(402)	- إحتياطات
-	(16)	- النتيجة
(402)	(418)	الجملة
المجمع		
644 000	644 000	- رأس مال
(215 943)	(265 031)	- إحتياطات

- النتيجة

(49 087)

(53 622)

378 970

325 347

الجملة

إيضاح 13: تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء

بلغت تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء في 2024/12/31 ما قدره 214 520 ألف دينار تونسي وتتعلق بالمبالغ غير المستعملة بعنوان القروض الطويلة ومتوسطة المدى مقابل 178 302 ألف دينار تونسي في 2023/12/31.

إيضاح 14: ضمانات مقبولة من البنوك ومن الشركة التونسية للضمان

بلغت الضمانات المقبولة من البنوك ومن الشركة التونسية للضمان في 31/12/2024 ما قدره 87 632 ألف دينار تونسي مقابل 29 052 ألف دينار تونسي في 31/12/2023.

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
الشركة التونسية للضمان و شركات تأمين	17 533	20 273
ضمانات بنكية	70 099	8 779
الجملة	87 632	29 052

إيضاح 15: ضمانات مقبولة من الحرفاء

يمثل هذا البند الضمانات العينية والمالية على القروض وبلغت الضمانات المقبولة من الحرفاء في 2024/12/31 ما قدره 528 527 ألف دينار تونسي مقابل 596 659 ألف دينار تونسي في 2023/12/31.

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
الضمانات العينية	485 522	554 817
ودائع لأجل وحسابات ادخار مخصصة	39 532	38 613
مستحقات أخرى للحرفاء مخصصة	3 473	3 229
المجموع	528 527	596 659

إيضاح 16: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

بلغ هذا البند في 2024/12/31 ما قدره 105 009 ألف دينار تونسي مقابل 103 742 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
فوائد التوظيف	13 407	17 757
فوائد على القروض الممنوحة للحرفاء	59 203	57 035
فوائد على القروض قصيرة الأجل وقروض التمويل المسبق	16 447	14 479
فوائد عمليات الإسقاط	7 319	6 997
فوائد حسابات جارية	5 263	4 842
عمولات على قروض مستنديه	1 721	1 077
عمولات على كفالات وضمائمات	518	735
عمولات التعهدات	29	55
فوائد قروض الإيجار المالي	1 102	765
الجملة	105 009	103 742

إيضاح 17: عمولات قارة دائنة

بلغ الرصيد المتعلق بعمولات دائنة في 2024/12/31 ما قدره 8 223 ألف دينار تونسي مقابل 9 316 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويوزع كما يلي:

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
عمولات على حسابات جارية	988	1 173
عمولات على شيكات تحويلات كمبيالات ومولات اخرى	2 360	2 958
عمولات التصرف على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل	2 896	3 530
عمولات على نقديات	1 455	1 080
عمولات على عمليات مالية	82	182
عمولات على التعهدات بالإمضاء	442	393
الجملة	8 223	9 316

إيضاح 18 : أرباح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية

بلغ الرصيد المتعلق بأرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية في 2024/12/31 ما قدره 4 568 ألف دينار تونسي مقابل 6 873 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2024/12/31
أرباح صافية متعلقة بمحفظة السندات التجارية	337	9
حصة أرباح موزعة	91	53
مخصصات السنة / سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	(51)	99
أرباح على تفويطات سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	297	
خسارة على تفويطات سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	-	(143)
أرباح صافية من عمليات مالية	6 536	4 559
أرباح صافية على عمليات الصرف	6 462	4 329
أرباح صافية على عمليات SWAP	74	230
الجملة	6 873	4 568

إيضاح 19 : مداخيل محفظة الإستثمار

بلغت مداخيل محفظة الاستثمار في 2024/12/31 ما قدره 47 984 ألف دينار تونسي مقابل 35 241 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 وهي تتمثل في حصة أرباح موزعة تتعلق بسندات الاستثمار

إيضاح 20: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

بلغت جملة الفوائد المدينة والأعباء المماثلة في 2024/12/31 ما قدره 92 379 ألف دينار تونسي مقابل 96 141 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 وتوزع كما يلي:

البيانات	2023/12/31	2024/12/31
فوائد على إيداعات الحرفاء	(80 139)	(87 323)
فوائد على اقتراضات من السوق النقدية	(3 264)	(3 133)
عمولة على تغطية مخاطر الصرف	(5 969)	(864)
فوائد على اقتراضات أجنبية	(6 769)	(1 059)
الجملة	(96 141)	(92 379)

إيضاح 21: مخصصات على خسائر محفظة القروض والتعهدات خارج الميزانية والتزامات أخرى

بلغ رصيد هذا البند في 2024/12/31 ما قدره 40 852 ألف دينار تونسي مقابل 51 469 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
مخصصات السنة على القروض	(2 896)	(10 608)
استرجاع مخصصات السنة على القروض	10 971	12 267
مدخرات عامة على القروض	(1 557)	(3 757)
خسائر على القروض	(3 878)	(631)
استرجاع مخصصات على خسائر القروض	3 179	17
مخصصات صافية بعنوان مدخرات اضافية	(52 805)	(52 558)
مخصصات احتياطية للمخاطر والمصرفيات	(274)	(579)
استخلاصات على محفظة قروض مشطوبة(*)	6 192	3 484
مخصصات على أصول أخرى	216	124
استرجاع مخصصات احتياطية للمخاطر والمصرفيات -	-	772
الجملة	(40 852)	(51 469)

إيضاح 22: مصاريف الأعوان

سجل هذا البند في 2024/12/31 مصاريف بمبلغ 49 022 ألف دينار تونسي مقابل 46 709 ألف دينار تونسي في 2023/12/31

إيضاح 23: تكاليف الاستغلال العامة

سجل هذا البند في 2024/12/31 تكاليف بمبلغ 21 377 ألف دينار تونسي مقابل 23 873 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 .

إيضاح 24: الأداء على الشركات

يخضع البنك للضريبة على الشركات بنسبة القانون العام أي 40 % على الربح الخاضع للضريبة إضافة الى المساهمة الاجتماعية التضامنية بنسبة 4% و المساهمة الظرفية بنسبة 4%.

وقد بلغ الأداء على الشركات بعنوان السنة المحاسبية في 2024/12/31، ما قدره 9 892 ألف دينار تونسي باعتبار الأداء المؤجل مقابل ناتج جباي ي قدر بـ 18 749 ألف دينار تونسي في 2023/12/31 مفصلاً كما يلي:

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
الأداء المتداول	(392)	(546)
الأداء المؤجل	(9 500)	19 295
الجملة	(9 892)	18 749

يقع احتساب الأداء الدائن المؤجل على الخسائر باعتبار النتائج المتوقعة على مدة أقصاها 5 سنوات.

إيضاح 25 : السيولة و ما يعادل السيولة

تبلغ السيولة وما يعادل السيولة 2024/12/31 ما قدره 210 569 ألف دينار تونسي مقابل 294 405 ألف دينار تونسي في 31/12/2023 وتحتوي على العناصر التالية:

البيانات	2024/12/31	2023/12/31
الخزينة	8 551	8 381
البنك المركزي التونسي	3 272	1 791
بنوك أجنبية	4 764	5 766
توظيفات في سوق النقدية	83 500	126 500
توظيفات في البنك المركزي التونسي	959	3 917
توظيفات بنوك الأجنبية	162 306	157 060
افتراضات من السوق النقدية	(4 328)	-
البنك المركزي التونسي	(43 000)	-
البنوك الأجنبية	(5 455)	(9 013)
الجملة	210 569	294 405

إيضاح 26 : الأحداث ما بعد ختم القوائم المالية :

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك المنعقد في 26 فيفري 2025، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ.

التقرير العام لمراقبي الحسابات
حول القوائم المالية المجمعة المختومة
في 31 ديسمبر 2024

حضرات السيدات والسادة المساهمين في
بنك قطر الوطني تونس

أ. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

تنفيذا للمهمة التي أسندتها لنا الجمعية العمومية، قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة، المرافقة لهذا التقرير، لمجموعة بنك قطر الوطني تونس، والتي تشمل بيان المركز المالي المجموع وجدول التعهدات خارج الموازنة المجموع كما في 31 ديسمبر 2024، وقائمة النتائج المجمعة وبيان التدفقات النقدية المجموع للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

تبرز هذه البيانات المالية مجموع أموال ذاتية بقيمة 325.347 ألف دينار تونسي باعتبار خسارة السنة التي بلغت 53.622 ألف دينار تونسي.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي وجدول التعهدات خارج الموازنة لمجموعة بنك قطر الوطني تونس كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية. ويرد لاحقاً في هذا التقرير ضمن فقرة "مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية المجمعة" بياناً لمسؤولياتنا وفقاً لهاته المعايير.

نحن مستقلون عن البنك والشركات التابعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة المعتمدة بتونس ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية المجمعة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

فقرة ملاحظات:

- نود لفت الانتباه إلى الإيضاح عدد 2.3 « توزيع التعهدات حسب المخاطر » الذي يشير إلى أن البنك احتسب مخصصات إضافية في 2024/12/31 قدرها 38 538 ألف دينار تونسي لتعكس خصم إضافي على قيمة بعض الضمانات منها 18 550 ألف دينار متعلقة بالديون المشطوبة.
- نود لفت الانتباه إلى الإيضاح عدد 1.9 « قرار مجلس المنافسة » في القوائم المالية التي تصف تطورات القضية المرفوعة من قبل مجلس المنافسة ضد القطاع المصرفي، والمتعلقة بتأجيل الاستحقاقات خلال جائحة COVID-19. حتى تاريخ هذا التقرير، لم يتم إشعار البنك بأي قرار بهذا الشأن، وبالتالي فإن المخاطر النهائية التي قد تنجم عن هذه الحالة تعتمد على المآل النهائي لهذه القضية.
- كذلك نود لفت الانتباه إلى أنه يقع احتساب الأداء الدائن المؤجل على الخسائر باعتبار الأرباح المتوقعة حسب خطة العمل على مدة أقصاها 5 سنوات. بما أن خطة عمل البنك تمتد إلى سنة 2029، فإن البنك قدر أن النتيجة المتوقعة كافية لاستيعاب الخسارة الجبائية لسنة 2024 و ذلك باعتبار نسبة نمو الأرباح متوقعة حسب خطة العمل.

لا يحتوي رأينا حول القوائم المالية تحفظات بخصوص هاته الملاحظات.

تقرير مجلس الإدارة حول التصرف

ان تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة، ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

طبقاً لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات المجموعة المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد، تتمثل أشغالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. إذا استنتجنا استناداً على العمل الذي قمنا به على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والإبلاغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية المجمعة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقدير قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بمقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام البقاء كأساس محاسبي إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

تتلخص اهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانا بأن التدقيق الذي يتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية سيكشف دائما عن خطأ جوهري ان وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفرادا أو إجمالا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية، إننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة، أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا الي وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية المجمعة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتوى البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك المعلومات الواردة في الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضا عادلا.

إننا نتواصل مع الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في الرقابة الداخلية.

تقرير حول الفحوصات الخصوصية

في نطاق مهمتنا القانونية لتدقيق الحسابات المراجعة قمنا بالفحوصات التي تنص عليها المعايير المنشورة من قبل هيئة الخبراء المحاسبين التونسية والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

فعالية نظام الرقابة الداخلي

طبقا لأحكام الفصل 3 من قانون 117-94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما نصح بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، و لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بتقييم عام لفعالية نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد القوائم المالية المراجعة. وفي هذا الصدد، نذكر بأن مسؤولية تصميم واعداد نظام الرقابة الداخلية وكذلك الرصد الدوري لفاعليته وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

واستنادا إلى مراجعتنا لم نعثر على نقائص جوهرية من شأنها التأثير على رأينا حول القوائم المالية المراجعة كما هو أعلاه. وقد وافينا إدارة البنك بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

الالتزامات القانونية والتنظيمية الأخرى

طبقا لمقتضيات الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية: "يجب على مجلس الإدارة أو هيئة الإدارة الجماعية خلال الأربعة أشهر الموالية لتاريخ المصادقة على الحسابات التي أظهرت أن أموالها الذاتية أصبحت دون نصف رأس مالها نتيجة الخسائر، أن يدعو الجلسة العامة الخارقة للعادة للإنعقاد لتقرير ما إذا كان يتعين حل الشركة."

في 2024/12/31 بلغت الأموال الذاتية لبنك قطر الوطني تونس مبلغا قدره 282.947 ألف دينار اي دون نصف رأس مالها البالغ 644.000 ألف دينار نتيجة لتراكم الخسائر المقدرة بمبلغ 361.700 مليون دينار.

وبناء على ذلك دعا البنك إلى عقد جلسة العامة غير العادية في 26 مارس 2025 بهدف اتخاذ قرار التخفيض في رأس مال البنك بمبلغ 361.700 ألف دينار لاستيعاب كامل الخسائر المتراكمة في موفى السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024 وبالتالي التنزيل من مقداره من 644.000 ألف دينار إلى 282.300 ألف دينار .

تونس في 12 مارس 2025

مراقبي الحسابات

مكتب العامة للتدقيق و الإستشارة
Membre de MGI Worldwide
شهاب الغانمي

مكتب تدقيق – تصرف – إستشارة
Société Cabinet CMC
شريف بن زينة